

# مجلس الأمن



Distr.: General  
26 December 2017  
Arabic  
Original: English

## تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

### أولاً - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، ولايةبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وطلب إلى أن أقدم كل ثلاثة أشهر تقريراً عن تنفيذها، وأن أركّز على التقدم المحرز في الماضي قدماً نحو تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي (انظر S/2015/364 و S/2015/364/Add.1) وعلى الجهد الذي تبذله البعثة المتكاملة لدعم هذا الاتفاق.

### ثانياً - التطورات السياسية الرئيسية

٢ - انتهت الأضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات على الإصلاحات الدستورية والاشتباكات بين الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق والتي هيمنت على الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان تعين مراقب مستقل، وتوقيع وثيقة الالتزامات التي تنص على وقف الأعمال العدائية بين الجماعات المسلحة واستئناف المناقشات بين الأطراف المالية تطورات مشجعة. غير أن تنفيذ الأحكام السياسية والأمنية الرئيسية للاتفاق ما زال يشهد تأخيرات كبيرة. ومن شأن القرار الذي اتخذه الحكومة بتأجيل الانتخابات، التي تقرر إجراؤها بدايةً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، إلى نيسان/أبريل ٢٠١٨ أن يوفر حيزاً إضافياً للحوار وأن يعزز الشمول في عملية السلام، ومن ثمّ يتبع بعثة أفضل لإجراء الانتخابات. ومن جهة أخرى، تسبّب الحالة الأمنية المتدهورة في تفاقم المناخ السياسي المتوتر أصلاً، ولا تزال البيئة السياسية المتواترة تحصد أرواح المدنيين والأفراد النظاميين الماليين وحفظة السلام الماليين التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بينما تعوق بسط سلطة الدولة في شمال ووسط البلد.

٣ - وبعد مرور عام على وضع حكومة مالي والبعثة معايير مشتركة لرصد تنفيذ الاتفاق، أحرز بعض التقدم، فيما يتعلق بالتدابير السياسية المؤسسية والداعية والأمنية وتلك المتعلقة بالعدالة والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن توفير الخدمات الأساسية. ومن الإنجازات المهمة إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، وتنظيم المؤتمر الوطني للتفاهم، وإنشاء سلطات مؤقتة في جميع المناطق الشمالية، وإطلاق دوريات مختلطة في غاو. وأسهمت هذه العملية أيضاً في إقامة حوار منتظم وبناء بين الحكومة والبعثة،



ولا سيما في ميدان حقوق الإنسان. ومع ذلك، كان التقدم المحرز في تنفيذ المعايير محدوداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

## **ألف - تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي بعد نهاية الفترة الانتقالية**

٤ - إثر استئناف الاشتباكات العنيفة التي اندلعت بين الجماعات المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وقعت الحركات الموقعة على وثيقة "الالتزامات" في ٢٠ أيلول/سبتمبر، توافق فيها على: (أ) وقف نهائياً للأعمال العدائية؛ (ب) واستئناف المناوشات بشأن وضع صيغة نهائية مشتركة للجدول الزمني للتنفيذ الكامل للاتفاق؛ (ج) واتخاذ تدابير لبناء الثقة هدفها تجميع العناصر ونزع سلاحهم وتسريرهم وإعادة إدماجهم. وقد أعقّب ذلك محادثات للمصالحة بين الحركات الموقعة في التفيس جرت في الفترة من ٥ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر، بدعم مالي ولوحستي من الحكومة والمجتمع الدولي. وناقشت الحركات الموقعة جملة أمور منها إيجاد تسوية سياسية للنزاعات القبلية الجاربة، والإفراج عن المحتجزين والتعرف على هوية المفقودين؛ والأسباب الجذرية للنزاع والنتائج المترتبة عنه. ووافقت أيضاً على أن يفصل القضاة التقليديون في الجرائم التي ارتكبها الجماعات الموقعة منذ عام ٢٠١٧، بدلاً من نظام العدالة الرسمي. وقام ممثلو الخاص، بالتعاون مع حكومة الجزائر، بتكييف مساعيه الحميدة مع قيادات الحركات من أجل تيسير إقامة حوار معها ومساعدتها في تذليل العقبات. وأكد أيضاً الدور الأساسي للجنة التحقيق الدولية في معالجة القضايا ذات الصلة بالعدالة. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وضعت الحركات خارطة طريق لتنفيذ الالتزامات. وأنشأت كذلك بجانب مصالحة لزيارة المناطق الشمالية لنشر مضمون الاتفاق الذي تم التوصل إليه في التفيس.

٥ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت لجنة متابعة الاتفاق مع وفد مجلس الأمن الذي يقوم بزيارة مالي. وفي الملاحظات التي قدمها وزير الدفاع وشُرُؤون قدامى المحاربين إلى المجلس، أفاد بأن تنفيذ اتفاق السلام قد وُضع على المسار الصحيح. وبينت الحركات الموقعة على الاتفاق من جانبها أن الحكومة تتخد إجراءات أحادية الجانب، كان منها على الأخص إصدار قوانين المجتمعات الإقليمية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر دون إجراء ما يكفي من المشاورات مع الجماعات المسلحة الموقعة. ورحب رئيس المجلس بقيام الحركات الموقعة على الاتفاق بوقف الأعمال العدائية، ولكنه أعرب عن القلق البالغ إزاء التأخير في تنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق. وحذر من أن التقدم المحرز حتى الآن ليس بعد تقدماً لا رجعة فيه، وحث الأطراف المالية على التعجيل بتنفيذ أحكام الاتفاق. وأكّد المجلس من جديد دعمه للجنة المتابعة، ودعا إلى تعزيز الملكية الوطنية لعملية السلام.

٦ - واجتمعت لجنة متابعة الاتفاق في جلسة عادية عُقدت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر وأعلن فيها أن مركز كارتر قد قبل دور المراقب المستقل. وأعلنت الحكومة من جانبها أن الأطراف المالية ستتحمّل برعاية رئيس الوزراء لإحراز التقدم بشأن الأولويات التي أحالها إليها مجلس الأمن. وأبدت الحكومة أيضاً استعدادها لمعالجة الشواغل التي أثارتها الحركات، بما فيها المتعلقة باللامركزية وقوانين الحكم المحلي والانتخابات المقبلة وتنقيح الدستور.

٧ - وقررت لجنة متابعة الاتفاق في اجتماعها الذي عُقد في ٥ كانون الأول/ديسمبر أن الجزائر والبعثة ستحضران من الآن فصاعداً جميع مناقشات الأطراف المالية بصفة مراقب، وتتوليان، كلما اقتضى الأمر، دور الوساطة في تسوية الخلافات وتقديمان الدعم التقني.

- ٨ - واضطاعت أفرقة الرصد والتحقق المختلطة بمهام منسقة مع المراقبين العسكريين في إقليم كيدال، وذلك في المناطق التي أُفيد عن وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار فيها خلال الفترة قيد الاستعراض السابقة. غير أنه تعذر الحصول على أدلة دامغة لأن الحادث وقع في مناطق نائية. ولم تسجل أي انتهاكات لوقف إطلاق النار خلال هذه الفترة المشمولة بالتقدير.

### **التدابير السياسية وال المؤسسية**

٩ - في يومي ١٤ و ١٩ أيلول/سبتمبر، على التوالي، أقر المجلس الوطني كلاً من مدونة الجماعات الإقليمية وقانون الإدارة الحرة للجماعات الإقليمية، وهما القانونان اللذان يحددان الإطار اللازم لعملية إصلاح الدولة وتحقيق لامركيزتها. وقد أصدر الرئيس إبراهيم بوبيكر كيتا المدونة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت تسييقية الحركات الأزوادية بيانا تشجب فيه عدم تضمين المدونة بعض أحكام التدابير السياسية وال مؤسسية الواردة في اتفاق السلام، مما يحدّ وبالتالي من الامركيزية.

١٠ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الوزراء اجتماع الهيئة الانتخابية الذي كان مقرراً في ١٧ كانون الأول/ديسمبر تمهدًا لانتخابات البلديات والمصالح والمناطق. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، تساءل قادة المعارضة السياسية عن جدوى الانتخابات المقبلة في ظل سوء الظروف الأمنية السائدة في الشمال والوسط، وانتقدوا عدم إجراء مشاورات بين الحكومة والجهات المعنية الوطنية الأخرى. ورغم هذه التحفظات، سجلت الأحزاب المعارضة، في ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، مرشحيها للانتخابات. وفي ٢٨ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، هددت الجماعات المسلحة الموقعة بمقاطعة انتخابات كانون الأول/ديسمبر لعام ٢٠١٧ إن لم تنفذ الأحكام الأساسية لاتفاق السلام أولاً ويعاد النظر في القانون المتعلق بالامركيزية.

١١ - وقد بذل ممثلي الخاص مساعيه الحميدة على نطاق شامل وعقد عدة اجتماعات مع كبار المسؤولين في الحكومة والحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق وأغلبية أحزاب المعارضة السياسية حثهم فيها على ضبط النفس ودعا إلى إجراء حوار بناء دعماً للعملية الانتخابية. وبعد إجراء مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن مجلس الوزراء أن الانتخابات المقررة إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ستتجأ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٨ من أجل إيجاد الحيز اللازم لمعالجة الشواغل المثارة.

١٢ - وفي غضون ذلك، قدمت البعثة ما يلزم من دعم تقني ولوجيستي واستشاري وأمني للتحضير للانتخابات، بما في ذلك نشر المواد والموظفين على الدوائر الانتخابية في المناطق الشمالية وموتي، وكذلك على هيئات الإدارة الانتخابية عبر سبل منها استخدام أدوات انتخابية جديدة لتعزيز مصداقية العملية الانتخابية وشفافيتها، وأليات الإنذار المبكر بشأن العنف المتصل بالانتخابات.

١٣ - وبالنظر إلى حالة انعدام الأمن السائد، نقص عدد المسؤولين الحكوميين الذين تم نشرهم في المناطق الشمالية والوسطى بنسبة ٦ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقدير. ولغاية ١٥ كانون الأول/ديسمبر، لم يكن هناك سوى ما نسبته ٢٨ في المائة من المسؤولين الحكوميين متواجدين في مراكز عملهم في المناطق الشمالية ومنطقة موتي، علمًا بأن موتي هي أشد المناطق تأثيراً بهذا النقص. وقد تم بالفعل نشر محافظو جميع المناطق الشمالية ما عدا تاوودي في مناطقهم.

٤ - وفي هذا السياق الذي يسود فيه انعدام الأمن، لم يحرز أي تقدم بشأن نقل الموظفين القضائيين إلى شمال ووسط مالي، وطلت النسبة المئوية للموظفين المنقولين إلى هذه المناطق هي نفسها المسجلة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولم يعد بعد القضاة في غوندام وغورما - راروس، بمنطقة تبكتو، الذين نقلوا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى وظائفهم بسبب انعدام الأمن، مما يشكل عائقاً أمام الوصول إلى العدالة.

٥ - وعقب نقل السلطة من المجلس الإقليمي إلى السلطة المؤقتة في كيدال في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، حضر ١٣ عضواً من أعضاء السلطة المؤقتة في كيدال دورة عملهم العادية الأولى، التي عُقدت في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن ثم، يمكن الآن اعتبار أن جميع السلطات المؤقتة جاهزة للعمل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسمحت هذه السلطات في إعادة فتح المدرسة الثانوية في كيدال وإصلاح المراكز الصحية والمدارس، بالإضافة إلى حفر الآبار في مناطق تبكتو وغاو وميناكا وتاودني. بيد أنه رغم المنح المقدمة من الحكومة، ما زالت مسائل إصلاح المياكل الأساسية والمعدات وثغرات التمويل الملحمة تعد من التحديات المطروحة والتي لا تزال تقوض فعالية هذه المنح.

### **تدابير الدفاع والأمن**

٦ - منذ نهاية أيلول/سبتمبر، عقدت الأطراف الموقعة، من خلال كل من لجنة الإدماج والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن، دورتي عمل بشأن تعريف المعايير والشروط المتعلقة بالشخص اللازم لإدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة وقوات الأمن. وتمكنت الأطراف الموقعة من الاتفاق على معظم شروط أهلية إدماج القوات شبه العسكرية والشخص المخصصة لها، ولكنها لم تتوصل إلى اتفاق بشأن عدد المقاتلين السابقين المقرر دمجهم في القوات المسلحة. واقتربت الحكومة عملية مرحلية تبدأ بإدماج ٩٠٠ فرد من المقاتلين السابقين، بينما أصررت الجماعات الموقعة على إدماج عدد يتراوح بين ١٠٠٠ و ١٤٠٠٠ من المقاتلين السابقين. وما يزال عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن حصر الإدماج في القوات المسلحة يؤخر بدء عمليات التجميع ونزع السلاح والتسيريح وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى إصلاح قطاع الأمن. ووضع المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن خريطة طريق لوضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن.

٧ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسيريح وإعادة الإدماج أن مشاريع إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي لا يمكن أن تبدأ إلا بعد أن يكون مقاتلو الحركات الموقعة قد دخلوا مرحلة التجميع ونزع السلاح والتسيريح وإعادة الإدماج. ولم تقدم الحركات الموقعة بعد قوائم مقاتليها الذين سيشاركون في هذه العملية لأنها تتضرر توضيحات بشأن الشخص ومعايير الإدماج. وفي غضون ذلك، لا يزال العمل مستمراً لتحسين الخصائص الأمنية في ثمانى مواقع للتجميع.

٨ - وفي الوقت الذي تواصل فيه البعثة رفع مستوى معايير آليتي تنسيق العمليات في كيدال وتبكتو، أصبح العسكريان مستعدين لاستقبال أول وحدة من المشاركين في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وفقاً لقرار اللجنة التقنية للأمن في اليوم نفسه. غير أن تفعيل الآليتين في كيدال وتبكتو ما زال معلقاً، لأن الأطراف الموقعة تواصل المناقشات بشأن التجميع ونزع السلاح والتسيريح وإعادة الإدماج. كما أنها لم تقدم بعد قوائم المشاركين الخاصة بها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الصندوق الاستثماري للسلام والأمن في مالي الدعم لتفعيل الآليتين في كيدال وتبكتو عن طريق مشاريع تبلغ قيمتها ٢ مليون

دولار. غير أن تفعيلها الكامل ما زال معلقاً بسبب الخلافات بين الجماعات المسلحة الموقعة للاتفاق على الطائق المناسبة لقيام بذلك.

١٩ - ومن أجل تعزيز فعالية آلية تنسيق العمليات في غاو، وافقت اللجنة التقنية للأمن على أن توفر الجماعات المسلحة الأسلحة الثقيلة لعناصرها بصورة مؤقتة. غير أن هذه التوصية لم تنفذ بعد. وما زالت الإجراءات التأدية التي اتخذت خلال الفترة المشمولة بالقرير السابق نافذة بالفعل. فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير بأن عدداً من أعضاء الآلية في غاو قد ألغوا من مناصبهم بسبب سوء السلوك.

٢٠ - ومن أجل تحسين رصد وقف إطلاق النار، وافقت اللجنة التقنية المعنية بالأمن على اتخاذ المزيد من التدابير لمراقبة الجماعات المسلحة، بما في ذلك استخدام أعلام المركبات وشارات التعريف المميزة، ووضع قائمة بالمخولين بالموافقة على طلبات البعثة والالتزام البعثة بالموافقة على أي عملية نقل لما يزيد عن خمس مركبات أو أسلحة ثقيلة. وقد دخل هذا التدابير حيز النفاذ في ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر. وفي حال انتهك الحركات الموقعة هذه التدابير الجديدة، يمكن للبعثة المتكاملة والقوات الشريكية أن تعاقب أفراد الرتل وأن تصادر المركبات أو الأسلحة.

٢١ - وفي ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر، أقر مجلس الوزراء الصيغة النهائية لمشروع استراتيجية وطنية لمنع ومكافحة التطرف المتطرف بالعنف والإرهاب في ملي. وهذه الاستراتيجية، التي صيغت على مدار السنة، تشمل الركائز الرئيسية للاستراتيجية الأممية لمكافحة الإرهاب في إطار نجح شامل.

#### **باء - تقديم الدعم إلى قوات الدفاع والأمن المالية**

٢٢ - وقعت البعثة المتكاملة والحكومة في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر على مذكرة التفاهم المتعلقة بالدعم الذي تقدمه البعثة إلى القوات المسلحة المالية. وتحدد هذه المذكرة الإجراءات التي تنظم التعاون والدعم في تنفيذ العمليات المناسبة، والدعم اللوجستي والتشغيلي، وتبادل المعلومات والاستخبارات، والإجلاء الطبي، والتخلص من الذخائر المتفجرة، والنقل، والتخفيض، والتدريب. وأسهم إبرام هذا الاتفاق في زيادة التعاون الميداني، بما في ذلك تسييق الحماية الجوية للقوافل والإجلاء الطبي وحماية القوات ل نقاط التنفيش والقواعد. وبالتعاون مع وزارة الأمن والحماية المدنية، بدأت البعثة المتكاملة أيضاً استعراض مذكرة التفاهم المتعلقة بالدعم الذي تقدمه البعثة إلى قوات الأمن المالية، بما في ذلك الشرطة والدرك والحرس الوطني والحماية المدنية.

٢٣ - ودررت البعثة ٩٢ فرداً من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية في مجال التخفيف من أحطر المتفجرات منذ منتصف أيلول / سبتمبر. واكتسبت القوات المالية بفضل هذه الدورات الدراسية المهارات اللازمة للتخطيط لعمليات البحث والكشف عن الأجهزة المتفجرة المرتجلة وتنفيذ هذه العمليات، إلى جانب بناء القدرة على التخلص المستدام من الذخائر المتفجرة.

٢٤ - وبالتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين، واصلت البعثة المتكاملة دعم قوات الأمن المالية، بما في ذلك الوحدة القضائية المالية المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، من أجل التصدي للجريمة الخطيرة والمنظمة والإرهاب، من خلال الاشتراك في الواقع والأنشطة التدريبية، فضلاً عن المساعدة التقنية في إدارة التحقيقات الجنائية وعلم الأدلة الجنائية. وخلال الفترة المشمولة بالقرير،

تلقي التدريب ٢٠١ من ضباط قوات الدفاع والأمن المالية، من فيهم ٣٤ امرأة، في غاو وموبتي وباماكي، في مجال ممارسة الإرهاب والجريمة المنظمة ودعم الخطة الحكومية المتكاملة لتأمين مناطق وسط البلد.

٢٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة المتكاملة والشركاء التدريب لفائدة ٤٨٩ من أفراد قوات الأمن المالية من مناطق باماكي وغاو وموبتي ومبكتو وميناكا، من فيهم ١٤٤ امرأة، بشأن مختلف العناصر النموذجية لضبط الأمن. وتلقى ٥٨ منهم تدريباً على الخفارة المجتمعية حيث أطلقت الشرطة المالية عملية الخفارة المجتمعية في ٤ تشرين الأول/أكتوبر.

٢٦ - وواصل مكتب مكافحة الإرهاب تنفيذ إطار المساعدة المتكاملة في مجال مكافحة في مالي. وهو يعمل، بالتعاون الوثيق مع المجموعة الخامسة لمنطقة الساحل، على وضع إطار إقليمي لمكافحة الإرهاب. وستعزز هذه المبادرة الجهدود التي تبذلها الدول الأعضاء لمنع التطرف العنيف، وتحسين إدارة أمن الحدود وسيادة القانون والعدالة ودور المرأة في إصلاح القطاع الأمني.

### **جيم - التطورات الإقليمية**

٢٧ - بلغ مقر قيادة قوة المجموعة الخامسة لمنطقة الساحل في سيفاري القدرة التشغيلية الأولى في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وأجرت القوة المشتركة للمجموعة عمليتها الأولى، "هاوي"، في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنiger خلال الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٨ - وأنشأت البعثة في سيفاري مركز قيادة متقدماً تابعاً لمقر قيادة القوة قوامه ٢٠ ضابطاً، ليكون، في جملة أمور، بمثابة حلقة وصل لتنسيق الإجراءات بين وحدات قوة البعثة المتكاملة وقوة المجموعة الخامسة لمنطقة الساحل وعملية بارخان وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب. وتعقد جميع القوات الدولية والمالية اجتماعات ربع سنوية لتحديد الأهداف الاستراتيجية المشتركة وتدارير التنسيق.

٢٩ - ولا يزال انعدام الأمن في مالي يتسبب في تداعيات شديدة على الصعيد دون الإقليمي. وتکثفت وتيرة المجموعات غير المنظمة التي تنفذها الجماعات الإرهابية، ومنها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وأنصار الإسلام، ضد قوات الأمن المحلية في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنiger. وتضرر من هذه المجموعات على وجه الخصوص مقاطعة السوم في بوركينا فاسو ومنطقة تيلابيري في النiger.

٣٠ - ومبادرة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،نظم مؤتمر إقليمي بشأن الحالة الأمنية في منطقة الساحل وغرب أفريقيا في باماكي في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. واعتمد المشاركون "إعلان باماكي" الذي يدعو إلى زيادة تبادل المعلومات والتعاون العملياتي بين القوات الدولية العاملة في المنطقة، فضلاً عن زيادة مشاركة المجتمع المدني في وضع مبادرات القضاء على نزعة التطرف وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج وتنفيذ هذه المبادرات.

٣١ - وتظل عملية السلام في مالي جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي تم تأكيدها مجدداً في اجتماع اللجنة التوجيهية للاستراتيجية المتكاملة الذي عُقد في داكار في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.

## ثالثا - التطورات الأمنية الرئيسية

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدهورت الحالة الأمنية وازدادت المجممات ضد البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية عدداً وكثافةً. واستناداً إلى استنتاجات البعثة وزيادة أعداد الإصابات بسبب المجممات الإرهابية، يبدو أن الجماعات الإرهابية، ولا سيما جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، حسنت قدرتها التشغيلية ووسعـت مناطق عملـاتها. واستمرت المجممات التي تستهدف المدنيـين في مناطق وسط البلد. وتوقفـت المجممات بين الجماعات المسلحة الموقـعة منذ التوقيـع على اتفـاق وقف الأـعمال العـدـائية بين تـسيـيقـةـ الحـركـاتـ الأـزوـادـيةـ وـاتـلـافـ الجـمـاعـاتـ المـسـلـحـةـ فيـ ٢٠ـ أـيـولـوـلـ سـبـتمـبرـ.ـ وـفيـ ٢٠ـ تـشـرـينـ الأولـ/ـأـكتـوبـرـ،ـ مـددـ المـجـلسـ الوـطـنـيـ حـالـةـ الطـوارـئـ لـمـدةـ سـنةـ إـضـافـيـةـ.

### ألف - الهجمات غير النمطية وغيرها من الهجمات

٣٣ - لا تزال الحالة الأمنية في شمال ووسط مالي مصدر قلق بالـغـ،ـ ولاـ سيـماـ فيـ منـطـقـيـ موـبـيـ وـسيـغـوـ،ـ حيثـ وـقـعـ مـزـيدـ منـ الحـوـادـثـ الإـرـهـابـيـةـ وـالـحـوـادـثـ ذـاتـ الصـلـةـ بـالـإـرـهـابـ ذاتـ الصـلـةـ بـالـإـرـهـابـ مـقـارـنـةـ بـمنـاطـقـ مـالـيـ الشـمـالـيـةـ الخـمـسـ بـخـتـمـعـةـ.ـ وـتـعـرـضـتـ القـوـافـلـ وـالـمـارـكـرـ الـأـمـنـيـةـ فـيـ وـسـطـ وـشـمـالـ مـالـيـ لـهـجـمـاتـ بـالـأـسـلـحـةـ النـارـيـةـ الصـغـيـرـةـ وـبـالـأـجـهـزـةـ المـتـفـجـرـةـ المـرـتـحـلـةـ.ـ وـفـيـ ١٥ـ تـشـرـينـ الأولـ/ـأـكتـوبـرـ،ـ قـصـفـ العـنـاصـرـ الإـرـهـابـيـةـ مـرـكـزاـ لـقـوـاتـ الدـفـاعـ وـالـأـمـنـ الـمـالـيـ فـيـ كـوـاكـوـرـوـ،ـ منـطـقـيـ موـبـيـ وـمـيـنـاـكاـ،ـ باـسـتـخـدـامـ أـجـهـزـةـ مـتـفـجـرـةـ لـمـ تـسـتـخـدـمـ حـتـىـ الـآنـ إـلـاـ فـيـ شـمـالـ مـالـيـ.ـ وـتـضـرـرـتـ موـبـيـ وـسيـغـوـ بـشـدـةـ مـنـ حـوـادـثـ التـخـوـيفـ وـالـتـبـشـيرـ الـعـدـوـانـيـ فـيـ صـفـوفـ الـمـدـنـيـنـ الـيـةـ تـسـبـبـ فـيـهاـ العـنـاصـرـ الإـرـهـابـيـةـ.ـ وـفـيـ منـطـقـيـ غـاوـ وـمـيـنـاـكاـ،ـ نـفـذـتـ الجـمـاعـاتـ الإـرـهـابـيـةـ هـجـمـاتـ مـمـيـةـ بـالـأـسـلـحـةـ الصـغـيـرـةـ وـالـأـجـهـزـةـ المـتـفـجـرـةـ المـرـتـحـلـةـ ضـدـ الـبـعـثـةـ الـمـتـكـامـلـةـ وـقـوـاتـ الدـفـاعـ وـالـأـمـنـ الـمـالـيـ فـيـ مـحـورـ أـنـسـونـغـوـ -ـ مـيـنـاـكاـ.ـ وـأـعـلـنـتـ جـمـاعـةـ نـصـرـةـ إـلـاسـلـامـ وـالـمـسـلـمـيـنـ مـسـؤـلـيـتـهاـ عـنـ بـعـضـ هـذـهـ هـجـمـاتـ،ـ وـيـرـجـعـ أـنـ تـنـظـيمـ الـدـوـلـةـ إـلـاسـلـامـيـةـ فـيـ الصـحـراءـ الـكـبـرـيـ مـسـؤـلـ عنـ هـذـهـ هـجـمـاتـ الـأـخـرـيـ.ـ وـتـلـقـتـ الـبـعـثـةـ تـقارـيرـ تـفـيدـ بـأـنـ هـاتـيـنـ الـجـمـاعـتـيـنـ تـنـشـطـانـ بـاـسـجـامـ،ـ وـرـبـماـ تـعـاـوـنـانـ.

٣٤ - وارتـفـعـتـ أـيـضاـ المـجـمـاتـ الـتـيـ تـسـتـهـدـفـ الـمـسـؤـلـيـنـ ذـوـيـ الرـتـبـ الـعـالـيـةـ بـالـدـوـلـةـ وـالـمـؤـسـسـاتـ فـيـ وـسـطـ مـالـيـ.ـ فـقـدـ اـخـتـطـفـ رـئـيسـ مـحـكـمـةـ نـيـونـوـ،ـ منـطـقـةـ موـبـيـ،ـ فـيـ ١٦ـ تـشـرـينـ الثـانـيـ/ـنـوـفـمـبرـ،ـ بـعـدـ أـقـلـ مـنـ شـهـرـ عـلـىـ الـكـمـيـنـ الـمـيـتـ الـذـيـ اـسـتـهـدـفـ موـكـبـ رـئـيسـ الـمـحـكـمـةـ الـعـلـيـاـ فـيـ مـالـيـ فـيـ ٣١ـ تـشـرـينـ الأولـ/ـأـكتـوبـرـ،ـ فـيـ منـطـقـةـ موـبـيـ.ـ وـتـبـحـثـ الـبـعـثـةـ الـمـتـكـامـلـةـ بـالـتـعـاـوـنـ مـعـ الـحـكـومـةـ فـيـ الـاستـراتـيـجيـاتـ الـكـفـيـةـ بـتـعـزيـزـ أـمـنـ الـحاـكـمـ.

٣٥ - وخلـالـ الفـرـقـةـ المشـمـولـةـ بـالـتـقـرـيرـ،ـ نـفـذـتـ الجـمـاعـاتـ الإـرـهـابـيـةـ ٧١ـ هـجـومـاـ (ـمـنـهـاـ ٣٧ـ هـجـومـاـ)ـ ضـدـ قـوـاتـ الدـفـاعـ وـالـأـمـنـ الـمـالـيـ،ـ وـ٣١ـ ضـدـ الـبـعـثـةـ الـمـتـكـامـلـةـ،ـ بماـ فـيـ ذـلـكـ ٤ـ هـجـمـاتـ ضـدـ الـمـتـعـاـدـدـينـ معـ الـبـعـثـةـ الـمـتـكـامـلـةـ،ـ وـهـجـومـانـ ضـدـ جـمـاعـةـ نـصـرـةـ إـلـاسـلـامـ وـالـمـسـلـمـيـنـ مـوـقـعـةـ عـلـىـ الـاـتـفـاقـ وـهـجـومـ وـاحـدـ ضـدـ عـمـلـيـةـ بـارـخـانـ،ـ فـيـ حـينـ وـصـلـ عـدـدـ الـمـجـمـاتـ خـلـالـ الفـرـقـةـ المشـمـولـةـ بـالـتـقـرـيرـ السـاـبـقـ إـلـىـ ٥٣ـ هـجـومـاـ.ـ وـسـجـلـ العـدـدـ الـأـكـبـرـ مـنـ الـمـجـمـاتـ فـيـ منـطـقـةـ موـبـيـ (٢٠ـ)،ـ تـلـيـهـاـ منـطـقـةـ غـاوـ (١٧ـ)ـ ثـمـ كـيـدـالـ (١٤ـ)ـ؛ـ وـشـهـدـتـ منـطـقـةـ سـيـغـوـ ٨ـ هـجـمـاتـ،ـ فـيـ حـينـ تـعـرـضـتـ كـلـ مـنـ مـيـنـاـكاـ وـقـبـكـتوـ لـ ٥ـ هـجـمـاتـ،ـ وـتـعـرـضـتـ منـطـقـةـ كـوـليـكـورـوـ لـهـجـومـيـنـ اـثـنـيـنـ.ـ وـكـانـتـ جـمـاعـةـ نـصـرـةـ إـلـاسـلـامـ وـالـمـسـلـمـيـنـ نـشـيـطـةـ بـدـرـجـةـ عـالـيـةـ بـشـكـلـ خـاصـ فـيـ منـاطـقـ غـاوـ وـكـيـدـالـ وـمـيـنـاـكاـ،ـ وـأـعـلـنـتـ مـسـؤـلـيـتـهاـ عـنـ مـعـظـمـ الـمـجـمـاتـ غـيرـ النـمـطـيـةـ الـتـيـ شـهـدـتـهاـ الـفـرـقـةـ المشـمـولـةـ بـالـتـقـرـيرـ.ـ وـزـادـتـ أـيـضاـ أـعـدـادـ الـخـسـائـرـ الـبـشـرـيـةـ إـذـ قـُـلـلـ ١١ـ مـنـ حـفـظـةـ السـلـامـ وـأـصـيبـ ٤ـ آخـرـونـ؛ـ وـإـضـافـةـ

إلى ذلك، قُتل ٤ من التعاقددين مع البعثة المتكاملة وأصيب ٤ منهم بجروح، في حين شهدت الفترة المشمولة بالتقرير السابق مقتل ٣ من حفظة السلام وإصابة ٢٢ منهم بجروح.

٣٦ - وكانت القوات المالية مستهدفة بشدة وارتفع عدد ضحاياها: فقد قُتل ٢٣ جندياً وأصيب ٨ منهم بجروح، مقابل ١٧ جندياً قتلوا و ٤ أصيبوا بجراح في الفترة السابقة. وتركزت المجممات ضد قوات الأمن والدفاع المالية بشدة في منطقة موبتي (٥ هجوماً) تليها مناطق غاو (٨) ثم سيفو (٧)، وتمبكتو (٤)، وكوليكورو (٢)، وميناكا (١). وتسربت المجممات الإرهابية أيضاً في مقتل عضوين من أعضاء الجماعات المسلحة الموقعة.

#### **باء - حماية المدنيين**

٣٧ - منذ آب/أغسطس، لاحظت البعثة المتكاملة انخفاضاً مطرداً في معدل عمليات السطوة المسلحة في منطقة تمبكتو، بمتوسط يقل عن ١٥ حادثاً شهرياً في الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر، مقابل ٢٠ حادثاً شهرياً في المتوسط خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٧. ويعزى هذا التحسن إلى دوريات البعثة، وعمل قوات الدفاع والأمن المالية بمزيد من الاستدابة، ومشاركة أقوى من الجماعات المسلحة الموقعة وتبعة المجتمع المدني. وأفاد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بالعودة الطوعية لما مجموعه ٦٢٣ فرداً من اللاجئين الماليين السابقين من موريتانيا وبوركينا فاسو إلى منطقة تمبكتو في فترة تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر. وتشير هذه الأرقام الأولية إلى زيادةً مقارنةً بفترة حزيران/يونيه - أيول/سبتمبر. وفي حين تُعزى حالات العودة المذكورة إلى عوامل متعددة، تفيد تقارير البعثة المتكاملة أَنَّها على الأرجح تعزى جزئياً إلى تحسن ملحوظ في الحالة الأمنية في المنطقة.

٣٨ - ولا تزال البعثة المتكاملة تشعر بالقلق إزاء تدهور بيئة الحماية في منطقة موبتي حيث يعوق انعدام الأمن قدرة السلطات والبعثة على العمل، وحيث لم تصل قوة الرد السريع بعد إلى قدرتها التشغيلية الكاملة. وتوَكَّدَ الجماعات المسلحة المتطرفة العنفية والمتعصبة سيطرتها على مناطق تزداد اتساعاً، من خلال تنفيذ العقيدة الدينية المتطرفة، وتمديد المدنيين بالعنف إذا تعاونوا مع السلطات المالية، وفي بعض الحالات خوض أعمال انتقامية عنيفة كلما واجهت بعض المقاومة. ويوضح الاستهداف المتكرر للسلطات المدنية في مالي كذلك عزم هذه المجموعات على تقويض سلطة الدولة. وفي الفترة من أواخر أيول/سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر، تم أيضاً الإبلاغ عن حالات التخويف من جانب العناصر المسلحة المتطرفة في عدة مواقع في مقاطعة نيافونكي، منطقة تمبكتو (بحاذة منطقة موبتي)، بما في ذلك التهديدات الموجهة ضد الأساتذة، مما أدى إلى إغلاق المدارس في ثلاث بلديات على الأقل.

٣٩ - وتسعى الحكومة إلى إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية كجزء من الخطة الأمنية المتكاملة للمناطق الواقعة في وسط البلد. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن رئيس الوزراء قرب نقل سلطات الدولة إلى مقاطعيي تينينكو وبورو. وفي إطار الجهود التي تبذلها البعثة لدعم هذه الخطة الأمنية المتكاملة، أطلقت مشروعين لصندوق استثماري يدعم إعادة نشر قوات الأمن المالية في كواكور وديالوبي، بمنطقة موبتي. وغطت دوريات شرطة الأمم المتحدة ما يصل إلى ١٩ سوقاً إقليمياً في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت البعثة المتكاملة ٤٠ مشروعًا للحد من العنف الاجتماعي في المناطق الشمالية الخمس ومنطقة موبتي، واستفاد منها الشباب المعرضون للخطر.

٤٠ - وخصص صندوق بناء السلام مساهمة جديدة قدرها ٨ ملايين دولار لمعالجة الحالة الأمنية المتدهورة في منطقي سيغو وموتي من خلال أربعة مشاريع مشتركة بشأن تمكين الشباب والمرأة لتحقيق المصالحة ومنع نشوب النزاعات.

#### **الإجراءات المتعلقة بالألغام والأسلحة الصغيرة**

٤١ - دربت البعثة المتكاملة ٦١ فرداً في مجال إجراءات السلامة والأمن في تخزين الأسلحة والذخيرة والتفتيش عليها، في إطار الجهد الرامي إلى الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعملت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام على التوعية بأخطار المفجرات بين الفئات الضعيفة من السكان في المناطق المتضررة بالنزاع، واستفاد منها ٥٢٩ شخصاً، ومن بينهم ١٥٦ امرأة و ٤٣٢ طفلاً.

٤٢ - وتساهم جهود تدريب وإرشاد قوات البعثة المتكاملة في التخفيف من التهديدات الصادرة عن الأجهزة المتفجرة المرتحلة التي تستهدف قوافل البعثة. وفي هذا السياق، تقلصت نسبة ضحايا البعثة المتكاملة لكل حادث على جانب الطريق إلى النصف منذ عام ٢٠١٤، ويرجع ذلك جزئياً إلى توفير التدريب والمعدات المتخصصة.

### **رابعاً - حالة حقوق الإنسان**

٤٣ - لا تزال حالة حقوق الإنسان مصدر قلق بالغ. وفي منطقي موبتي وسيغو، يواصل توسيع الجماعات المتطرفة العنيفة تحديد الحريات الأساسية للتنقل والدين والضمير. وأدت عمليات مكافحة الإرهاب من جانب قوات الدفاع والأمن المالية إلى انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز القسري والاحتجاز التعسفي.

٤٤ - فقد وثّقت البعثة المتكاملة ١٧٠ حالة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، تضرر منها ٣٢٦ ضحية، مقابل ١١٢ حالة تضرر منها ٣٤٨ ضحية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت هذه الحالات حالة واحدة للاحتجاء القسري، وخمس حالات من سوء معاملة، و ٢٨ حالة من الاحتجاز غير القانوني. وكانت القوات المالية متورطة في ٣٣ حالة من الانتهاكات.

٤٥ - وخلال مداهمة في ١ تشرين الأول/أكتوبر في كيدال، ألقت عملية بارحان القبض على سبعة أشخاص، احتجزت منهم شخصين على الأقل تعسفًا. وأطلقت سراح المحتجزين فيما بعد.

٤٦ - وألقت السلطات المالية القبض على ١٤١ شخصاً في سياق النزاع، اعتقلت منهم ١٢٣ فرداً بينهم تتصل بالإرهاب، من فيهم أربعة فتیان وأمرأتان. وإلى حدود ١ كانون الأول/ديسمبر، أطلق سراح ٦٤ شخصاً. وخلال الفترة قيد الاستعراض، كان فرد واحد من الأفراد المحتجزين مختفيًا قسراً، و ٢٥ فرداً محتجزين بتهمة الإرهاب، بما في ذلك ستة فتیان، ظلوا رهن الاحتجاز في مؤسسات الدولة، و ١٥ فرداً احتجزتهم قوات الدرك دون مذكرة توقيف.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت منطقة كيدال انخفاضاً في حالات انتهاك حقوق الإنسان عقب توقيع وثيقة الالتزامات بين تنسيقية المجموعات الأزوادية والإئتلاف. وأطلقت التنسيقية سراح ٢٣ فرداً من أسرروا أثناء المواجهات التي وقعت في تموز/يوليه ٢٠١٧ مع الإئتلاف، ولكنها ما زالت تحتجز ٦ أفراد محتجازين، بينما يحتجز الإئتلاف شخصاً واحداً.

٤٨ - وواصلت البعثة المتكاملة العمل مع الحكومة على مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أطلعت البعثة وزارة العدل على ١٠٧ حالة من حالات الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان لغرض استعراضها ومتابعتها. وواصلت البعثة دعم تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، وإن ظل التقدم بطئاً. وحتى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، قدم ٥٩٨ فرداً إضافياً إفادات إلى اللجنة، ليصل المجموع إلى ٧٣٧ إفادة.

٤٩ - وقامت البعثة، في إطار ولايتها المتعلقة ببناء القدرات، بتدريب ١٧٢٩ عضواً من أعضاء القوات المسلحة المالية، منهم ١٣٥ امرأة، في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني في باماكي والمناطق.

٥٠ - وواصلت البعثة إشراك الجماعات الموقعة في جهود مكافحة العنف الجنسي والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، من خلال الدعوة والمساعدة التقنية. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت البعثة حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنسي.

٥١ - وواصلت فرق العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال توثيق عدة حالات من هذا القبيل. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل طفل وأُصيب آخر عندما اصطدمت مركبة نقل مدنية بجهاز متفجر بالقرب من أنسونغو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انفصل ستة فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ عاماً عن الجماعات المسلحة وجمع شمل اثنين منهم مع أسرتيهما، ليصل بذلك عدد الأطفال الذين انفصلوا عن الجماعات المسلحة منذ آب/أغسطس إلى ٢١ طفلاً. وجهود الدعوة مستمرة لإطلاق سراح أربعةأطفال آخرين، تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٧ عاماً، كانوا مرتبطين سابقاً بجماعات مسلحة ولا يزالون رهن الاحتياز، بعضهم منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، في مراكز تدريها الحكومة.

٥٢ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، قامت التنسيقية بتنمية مسؤولي الاتصال الإقليميين التابعين لها في باماكي وغاو وتمبكتو وكيدال، وكلفتهم بتنفيذ خطة العمل بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك تحنيدهم واستخدامهم والعنف الجنسي ضدهم، الموقعة في ٥ آذار/مارس مع الأمم المتحدة.

## **خامساً - الحالة الإنسانية**

٥٣ - ظل تمويل الأنشطة الإنسانية غير كاف لتلبية الاحتياجات الراهنة وتقسم المساعدة الإنقاذ حياة ١,٣٦ مليون شخص استهدفتهم خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧. حتى ١١ كانون الأول/ديسمبر، لم يرد سوى ٤٣ في المائة من مبلغ الـ ٣٠ مليون دولار اللازم.

٥٤ - وتسبّب تدهور الحالة الأمنية والحضور المحدود لسلطة الدولة وعدم تحقيق مكاسب في مجال التنمية المستدامة في وسط وشمال مالي في تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً.

٥٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثر ٢٩ حادثاً أمنياً، منها عمليات اختطاف واقتحام مجمعات وسرقة مركبات، على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت سبع منظمات غير حكومية دولية تعامل في ميناكا بياناً مشتركاً أفادت فيه بأنها ستعلّق أنشطتها بسبب شواغل أمنية.

٥٦ - وحتى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت الحكومة قد سجلت ٤٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخلياً، و ٤٠٠ من اللاجئين، و ٤٩٠ من ملتمسي اللجوء، وما مقداره ٤٣٨ ٥٧٧ من المشردين

داخليا واللاجئين العائدين، وانخفاض عدد اللاجئين في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر من ٩٠٠ ١٤٠ إلى ٣٠٠ ١٣٣ لاجئ.

٥٧ - وبلغ معدل سوء التغذية الحاد المقتدر على الصعيد الوطني في عام ٢٠١٧ نسبة ١٠,٧ في المائة، وهو ما لا يزال يتجاوز عتبة الطوارئ لمنظمة الصحة العالمية البالغة ١٠ في المائة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد انعدام الأمن الغذائي سوءاً في مناطق تمبكتو وموبتي وكيدال. وقدم برنامج الأغذية العالمي الغذاء إلى ٦٠١ ٢٦٠ شخص من أصل ٠٠٠ ٤٥٠ شخص من الأشخاص المشردين حديثاً. ومن المرجح أن يزداد تدهور الحالة في ٢٠١٨، حيث يتوقع أن يعاين ٤,١ مليون شخص في مالي من انعدام الأمن الغذائي أثناء موسم الجفاف في عام ٢٠١٨، في الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى نهاية آب/أغسطس، بينما سيعاين نحو ٨٠٠ ٠٠٠ شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ٠٠٠ شخص مقارنةً بعام ٢٠١٧.

٥٨ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاؤها علاجاً لإنقاذ حياة أكثر من ١٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم في الفترة من أول سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، حيث أدخل أكثر من ٨٩٩٠ طفل المستشفيات للعلاج في عام ٢٠١٧.

٥٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، في بداية العام الدراسي الجديد، كانت هناك ٥٨٢ مدرسة مغلقة، مقابل ٥٠٠ مدرسة في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وكان إغلاق المدارس ناتجاً عن حالة انعدام الأمن التي شملت تهديدات وهجمات مباشرة من المتطرفين العنيفين.

## **سادساً - التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والحفاظ على التراث الثقافي**

٦٠ - على الرغم من استمرار هشاشة الحالة الأمنية، شهدت مالي نمواً مستمراً بمعدل ٥ في المائة في ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧، وهو ما يتوقع أن يستمر في عام ٢٠١٨. ومع ذلك، واجهت الحكومة ضغوطاً متصلة بالميزانية بسبب تدهور الحالة الأمنية في شمال البلد ووسطها، مما أسفر عن زيادات غير متوقعة في النفقات الدفاعية على حساب البرامج الاجتماعية. ومنذ انعقاد المؤتمر الدولي للإعاش الاقتصادي والتنمية في مالي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، دفعت الحكومة ما يربو على ١,١ مليار دولار إلى المناطق الشمالية من خلال خطة الطوارئ وإعادة الإعمار من أجل تنفيذ الاتفاق.

٦١ - ووضعت الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري، اللمسات الأخيرة على خريطة طريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تمحور حول أربعة محاور: (أ) التحول الميكانيكي للاقتصاد؛ (ب) الحد من أوجه عدم المساواة والقضاء على الفقر؛ (ج) بناء القدرة على الصمود والاستدامة البيئية؛ (د) تعزيز الحكم الرشيد والأمن. وثمة حاجة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال الاستثمار في هذه المجالات لكي يتضمن إرساء الأساس للسلام والاستقرار.

٦٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقرت البعثة ١٨ مشروعًا سريع الأثر بقيمة ٦٩٤ ٣٣٧ دولاراً. وأدت هذه المشاريع إلى تحسين الوصول إلى مياه الشرب وخدمات الرعاية الصحية، وخلق الفرص الاقتصادية، وتعزيز التماสك الاجتماعي، ودعم السلطات الإقليمية والمحلية في مناطق غاو وموبتي وتمبكتو.

٦٣ - وفيما يتصل بالحفاظ على التراث الثقافي، واصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والبعثة التوعية بحماية التراث الثقافي وجهود مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع الثقافية من خلال أنشطة الدعاية وبناء القدرات للموظفين المدنيين والأفراد العسكريين.

## **سابعاً - المخطط العام للخطة الاستراتيجية على نطاق البعثة**

٦٤ - بناء على طلب مجلس الأمن، اتخذت البعثة المتكاملة الخطوات الالزمة للمضي قدما في الأحكام السياسية والمؤسسية والدفاعية والأحكام المتعلقة بالأمن في الاتفاق، ولا سيما دعما لبسط سلطة الدولة وإجراء الانتخابات وإنشاء الترتيبات السياسية والأمنية المؤقتة، فضلا عن عمليات نزع السلاح والتسيير وإعادة الإدماج والإيواء المؤقت.

٦٥ - ووفقا للقرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، وضعت البعثة المتكاملة خطة تحدد خجا استراتيجيا للتنفيذ التدريجي لولايتهما، وكذلك لمرحلة انتقالية وخروج البعثة في نهاية المطاف. ووضعت هذه الخطة بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري وثتيرة قابلة للتعديل سيستمر تطويرها عبر المناقشات مع الشركاء خلال الأشهر القادمة.

٦٦ - وتستند الخطة الانتقالية إلى حد كبير إلى المعايير المتفق عليها مع حكومة مالي وال الحالات ذات الأولوية في إطار عمل الأمم المتحدة المعزز للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٩-٢٠١٥، الذي تساهم فيه البعثة. وسيجري تقييمها ريثما توضع الصيغة النهائية للاستعراض الاستراتيجي للبعثة المتكاملة في آذار/مارس ٢٠١٨ الذي سيوفر مزيدا من الإرشادات بشأن التوجه المستقبلي للبعثة، قبل تحديد ولايتها في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

## **ثامناً - قدرات البعثة**

### **العنصر العسكري**

٦٧ - كان قوام القوة البالغ ١٣٢٨٩ من الأفراد العسكريين يضم ٤٠ مراقبا عسكريا و ٤٨٦ ضابطا من ضابط الأركان و ١٢٧٦٣ فردا من أفراد الوحدات. حتى كانون الأول/ديسمبر، تم نشر ١١٦١٧ فردا، أو نسبة ٨٧ في المائة من القوام المأذون به. وتمثل النساء نسبة ٢،١٣ في المائة من الأفراد العسكريين.

٦٨ - وتم الشروع في تنفيذ التوصيات المتبعة عن الاستعراض التقني الذي أُجري في تموز/ يوليه ٢٠١٧ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشمل التوصيات استعراض تدابير حماية القوة والتداير الدفاعية، ونشر مركز قيادة أمامي لمقر القوة في موبتي، ودمج معسكرات القطاع الغربي لخفض متطلبات حماية المعسكرات، وزيادة عمليات وحدات المناورة. ومن المقرر إغلاق معسكر Elevage، في منطقة غاو، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي بذلتها الأمانة العامة، لم يتم إنشاء وحدة للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع في كيدال. ومن ثم، ستولى الأصول المتعلقة بالاستخبارات والمراقبة والاستطلاع في غاو مهام إضافية من هذا القبيل للقطاع الشمالي.

٦٩ - وظل الافتقار إلى ناقلات الأفراد المدرعة، بما في ذلك المركبات المخصنة ضد الألغام، يشكل عقبة رئيسية أمام عمليات البعثة المتكاملة. ففي الفترة من تموز/ يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، فقدت

البعثة المتكاملة ١٢ ناقلة جند مدرعة، أو حوالي اثنين في الشهر. ولا تزال البعثة بحاجة إلى سرية للتحلص من الذخائر المتفجرة، ووحدة جوية للنقل التكتيكي، وسرية قوات خاصة، ووحدة طائرات هليكوبر متoscote للأغراض العامة، وهو ما تلقت الأمم المتحدة تعهدات بشأنه وشرعت في عملية النشر. ونشرت منظومة دفاعية للإنذار الأرضي في غاو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ونشرت السرية القتالية الأولى من أصل أربع سرايا قتالية لحماية القوافل في غاو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ويتوقع أن يبدأ تشغيلها بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وسيجري نشر سرية ثانية في أوائل عام ٢٠١٨. ولا يزال إنشاء وحدة طائرات هليكوبر متoscote للأغراض العامة في القطاع الشمالي يمثل موضع قصور خطير. وجرى البعثة المتكاملة عملية تحقق من المعدات المملوكة للوحدات بهدف تحديد المعدات غير ذات الصلة لتحسين بيان احتياجات الوحدات. وأثناء اجتماع عام ٢٠١٧ لوزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي عُقد في فانكوفر، كندا، في تشرين الثاني/نوفمبر، نُظم حدث جانبي مخصص لتسهيل تكوين القوات للبعثة المتكاملة، وأسفر عن قطع تعهدات متعددة. ومع النشر المقرر للسرايا القتالية المتبقية لحماية القوافل، وأخذنا في الاعتبار بالتعهدات المعلنة حديثاً، يتوقع أن تتحقق البعثة قدرتها التشغيلية الكاملة في عام ٢٠١٨.

### **عنصر الشرطة**

٧٠ - يتالف الحد الأقصى لأفراد الشرطة البالغ ١٩٢٠ فرداً من ٣٤٥ من فرادي ضباط الشرطة و ١٥٧٥ من أفراد الشرطة المشكّلة. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، تم نشر ١٧٤٦ من أفراد الشرطة، أو ٩٠,٩ في المائة من القوام المأدون به، ومنهم ٣١٣ (٩٠,٧ في المائة) من فرادي ضباط الشرطة، و ١٧,١ في المائة منهم من النساء، و ١٤٣٣ (٩١ في المائة) من أفراد الشرطة المشكّلة، و ٤,٧ في المائة منهم من النساء). ونشر فريق متخصص للتدخل مكون من ٣٥ عسكراً (مسؤولين في وحدات الشرطة المشكّلة البالغ عدد أفرادها ٤٣٣ ١ فرداً) في ٢٧ أيلول/سبتمبر لدعم استجابة البعثة للأزمات. وظللت شرطة البعثة المتكاملة بحاجة إلى ١١ ناقلة أفراد مدرعة لفائدة وحدات الشرطة المشكّلة و ١٢ سيارة مدرعة ومعدات واقية من الأجهزة المتفجرة المرتجلة لفرادي ضباط الشرطة. ولا تزال البعثة المتكاملة بحاجة أيضاً إلى ضباط لديهم خبرات متخصصة في مجالات الأدلة الجنائية، والتحقيقات، والشرطة الهرية، وإصلاح قطاع الأمن، ومكافحة الإرهاب، والاتجار بالبشر، والجريمة المنظمة الخطيرة، وإدارة المشاريع.

### **الموظفوون المدنيون**

٧١ - حتى ١١ كانون الأول/ديسمبر، تم نشر ٨١ في المائة من جميع موظفي البعثة المدنيين، بمن فيهم ٤٣ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٤٧ في المائة من الموظفين الوطنيين، و ١٠ في المائة من متطلعي الأمم المتحدة. وتشغل المرأة نسبة ٢٧ في المائة من الوظائف الدولية، و ١٩ في المائة من الوظائف الوطنية، و ٣٢ في المائة من وظائف متطلعى الأمم المتحدة.

٧٢ - وتمشياً مع توصيات استعراض ملاك الموظفين المدنيين، نشرت البعثة موظفين إضافيين من باماكمو إلى المكاتب الإقليمية لتحقيق هدف ترسیخ الطابع الإقليمي والوصول إلى اللامركزية. وارتفاع معدل نشر الموظفين إلى المناطق الشمالية بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠١٧، وبحلول نهاية السنة المالية الحالية، سيكون ١٠٥ من الأفراد قد نُشروا في غاو لإكمال ملاك موظفي المركز اللوجستي الإقليمي. وزادت البعثة أيضاً وجودها المدني في ميانكا. وُنقل عدد من الموظفين مؤقتاً من تمبكتو إلى موقع آخر،

منها باماكي، في أعقاب المهمات التي استهدفت مباني البعثة في تلك المنطقة. ونظراً لتحسين التدابير الأمنية في المعسكرات، شرعت البعثة في إعادة أفرادها إلى تمبكتو تدريجياً.

### **تشييد المعسكرات وتأمين طرق الإمداد**

٧٣ - يعمل حالياً طريق الإمداد الممتد بين كوتونو ونيامي وغاو لخدمة المعسكرات الواقعة في شرق مالي وشمالها بكامل طاقته وقد أدخل مرفق التخزين المركزي الجديد في غاو طور العمليات. وإلى جانب مستودع العمليات الأمامي في موبتي، سيحسن مستودع غاو عملية إيصال البضائع إلى المناطق بدرجة كبيرة.

٧٤ - وسيمثل مطار نامي في النيجر منطقة تجمع لتناول حوالى ٥٠٠٠ فرد من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في الربع الثاني من عام ٢٠١٨ أثناء إصلاح مطار غاو.

### **البيئة**

٧٥ - واصلت البعثة المتكاملة جهودها الرامية إلى الحد من بصمتها البيئية من خلال التركيز على الاستخدام الرشيد للمياه. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعادت البعثة تدوير المياه المستعملة الواردة من محطات معالجة المياه المستعملة في باماكي وتمبكتو وغاو لأغراض البستنة. والعمل جار على ربط مراافق الاغتسال بشبكة إعادة تدوير المياه.

## **تاسعاً - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم**

٧٦ - لا تزال الحالة الأمنية في مالي تشكل تحدياً كبيراً لجميع موظفي الأمم المتحدة المشاركون في تنفيذ البرامج. واعتمدت الأمم المتحدة في مالي في ٥ كانون الأول / ديسمبر تقييم عام ٢٠١٨ للأهمية الحيوية للبرامج في مالي، وسيُستخدم التقييم بالاقتران مع تقييمات إدارة المخاطر الأمنية لتحديد تدابير التخفيف والاستراتيجيات البديلة لتنفيذ البرنامج، إذا لزم الأمر. ولا تزال البعثة أكثر كيانات الأمم المتحدة تعريضاً للهجمات غير النمطية، وتتأثر بها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بصورة متزايدة. وطلبت إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة تقييم البرنامج لكفالة إمكانية تحقيق توازن بين الأنشطة المنفذة والمخاطر الأمنية وفقاً للإطار الأهمية الحيوية للبرامج المنقح.

٧٧ - وواصلت البعثة البحث عن حلول أمنية تكنولوجية لتعزيز أمن مخيماها. وكانت أعمال تعزيز المحيط المصممة للتخفيف من خطر تسلل العناصر المسلحة جارية. وعلاوة على ذلك، صُممَت لوازم حماية الأسوار الجانبيَّة من عصف الانفجارات لجميع المباني داخل معسكرات البعثة، وسيتم تشديدها خلال الأشهر المقبلة. وتمت الموافقة على توفير الحماية العلوية لوحدات الإقامة للمعسكرات في تمبكتو وتيساليت وغاو وكيدال وموتي وميناكا وبدأت عملية الشراء.

٧٨ - وجرى تحسين القدرات الطبية للبعثة من خلال نشر فريقين متقللين للإجلاء الجوي في موبتي، وتوفير التدريب على إجراءات التشغيل الموحدة للإجلاء المصابين والإجلاء الطبي. وفي تمبكتو وكيدال، قامت البعثة بنشر طائرتين عموديتين تجاريتين متخصصتين للبحث وإنقاذ في مجال الإجلاء الجوي الطبي مزودتين بالقدرة على الرؤية الليلية، إلى جانب أفرقة متكاملة للإجلاء الطبي الجوي. وبالإضافة إلى ذلك، تم تجهيز كل مستشفى من مستشفيات المستوى الثاني في البعثة بفريق ومعدات للإجلاء الطبي الجوي كوحدة منفصلة قادرة على تحمل أي من الأصول الجوية المتاحة لتوفير خدمات الإجلاء الطبي.

٧٩ - ولسد الفجوات القائمة في مجال الاتصالات، نفذت البعثة تدريباً مشتركاً على الإجلاء الطبي يهدف إلى توفير فرصة تدريب واقعية للأفراد العسكريين الذين يعملون في مجال الإجلاء الطبي وتعزيز التواصل الفعال بين الموظفين الطبيين وأفراد الطاقم الجوي.

٨٠ - وقدمت البعثة لـ ٢٠٠ فرد من أفرادها العسكريين تدريباً في مجال البحث عن الأجهزة المتفجرة المترهلة والكشف عنها وفي مجال تدابير أخرى للتخفيف من المخاطر، مرة قبل نشرهم في مالي ومرة أخرى عند وصولهم إليها. وأحررت البعثة أيضاً دورة محددة لقادة القوافل لتدريبهم على قيادة هذه العمليات في بيئة تحديات غير نمطية. وبالمثل، وفي إطار الجهود الجارية لزيادة استعداد البلدان المساهمة بقواتها، أقامت البعثة تدريباً للمدرسين الكمبوديين والنيباليين العاملين في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة في كل من بلدיהם لتعزيز قدرة الوحدات واستقلاليتها من أجل بلوغ حالة الاستعداد التشغيلي الكامل ما إن يتم نشرها في مالي.

## عاشرًا - السلوك والانضباط

٨١ - لم يفُد عن أي ادعاءات جديدة بحدوث استغلال وانتهاك جنسين منذ صدور التقرير السابق. وينتظر أن تتحقق البلدان المعنية المساهمة بقواتها في الادعاءات الثلاثة التي أبلغ عنها في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٦ وآب/أغسطس ٢٠١٧. وواصلت البعثة الاضطلاع بأنشطتها الوقائية، بما في ذلك أنشطة التدريب والإعلام والتوعية الرامية إلى إطلاع الموظفين والسكان المحليين على معايير السلوك في الأمم المتحدة، وبخاصة سياسة عدم التهاون إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

## حادي عشر - الملاحظات

٨٢ - ما زلت أشعر بقلق عميق إزاء التطورات في مالي والاتجاهات السلبية الملحوظة. ولم تشر عملية السلام إلا بعض النتائج الملحوظة. فبعد أكثر من عامين ونصف العام على توقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي، لا يزال الكثير من أحکامه، فضلاً عن عمليات الإصلاح المؤسسي المهمة، منفذًا تنفيذًا جزئياً لا غير. ومع ذلك، بهذه الأحكام والعمليات ضرورية لتوطيد أركان دولة قومية في مالي يسودها السلام والقدرة على التكيف واحتضان الجميع، في حين أن التقدم الملحوظ في عملية السلام هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار الدائم في مالي والمنطقة.

٨٣ - وفي ضوء ذلك، أرجّب بتجدد الأطراف الموقعة التزامها باستئناف الحوار وإنفاء الأعمال القتالية، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح. ويتحتم الآن على جميع الأطراف في الاتفاق أن تستفيد من الزخم الذي ولدته الاتفاques التي تم التوصل إليها في التنفيذ وأن تتولى كامل زمام عملية السلام والمسؤولية عنها. وأحدث أصحاب المصلحة في مالي على الاتفاق على الجداول الزمنية والأحكام الرئيسية للاتفاق والإسراع بتنفيذها. وأرجّب أيضًا بقرار لجنة متابعة الاتفاق تعيين مركز كاتر بصفة مراقب مستقل لرصد تنفيذ الاتفاق. وما زال الأمل يحدوني في أن يؤدي ذلك إلى تشحيط عملية السلام. وعلاوة على ذلك، سيساعد إنشاء نظام جراءاتٍ ماليٍ بموجب القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) في تحديد الجهات التي تسعى إلى تعطيل عملية السلام، بما في ذلك في صفوف الأطراف الموقعة.

٨٤ - وإن إجراء انتخابات شفافة ونزيهة وسلمية أمر أساسي لتنفيذ الاتفاق. وسيؤدي استكمال الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام ٢٠١٨ إلى تمهيد السبيل أمام استعادة سلطة الدولة وتوطيد عملية اللامركزية الجارية وسيكون حاسماً بالنسبة لمستقبل مالي. وأحيط علماً بقرار الحكومة تأجيل الانتخابات المحلية والإقليمية من أجل إتاحة الوقت لمعالجة شواغل أصحاب المصلحة. وأدعوا جميع الأطراف إلى الحفاظ على المواقف التصالحية فيما بينها، وتحاوز اختلافاتها عن طريق الحوار، وضمان أن تكون الانتخابات شاملة وشاملة على أوسع نطاق ممكن.

٨٥ - وإن تحدد الحوار بشأن نوع السلاح والتسرير وإعادة الإدماج، فضلاً عن إصلاح قطاع الأمن، أمر مشجع. وفي حين آمل أن تؤتي هذه الماقشات ثمارها، أود أن أشدد على أن عجز الأطراف الموقعة عن التوصل إلى اتفاق بشأن معايير الاندماج والمحصن، على الرغم من الدعم الثابت الذي قدمته البعثة والشركاء الدوليون، حال دون البدء الفعلي في عملية تجميل المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريرهم وإعادة إدماجهم خلال العامين الماضيين. وأحدث الأطراف الموقعة على أن تضع اختلافاتها جانباً وأن تعجل بالاتفاق على أساس اقتراح الحكومة، مع مراعاة إمكانية إجراء تعديلات في المستقبل، إذ لا يمكن استعادة السلام الدائم في شمال مالي دون إتمام هذه العمليات بنجاح.

٨٦ - ويساورني قلق عميق إزاء ضعف وجود الدولة أو غيابها في شمال ووسط البلد. وقد أسمهم ارتفاع عدد الهجمات ضد المسؤولين الحكوميين كذلك في عدم الاستقرار وأوجد أرضًا خصبة للتطرف المصحوب بالعنف. وستواصل البعثة دعم استعادة سلطة الدولة وسيادة القانون وتوسيع نطاقهما، بما في ذلك من خلال دعمها للقوات المسلحة وقوات الأمن في مالي، وتكثيف جهودها في المناطق الوسطى للتصدي للاتجاهات المثيرة للقلق على نحو متزايد التي أوردتها في هذا التقرير. وفي هذا الصدد، أرجب بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين الحكومة والبعثة، مما سيواصل تعزيز الشراكة القائمة بينهما.

٨٧ - وأقر بالجهود التي تبذلها السلطات المؤقتة لاستعادة بعض الخدمات الاجتماعية في المناطق الشمالية، وأشجع الحكومة بقوة على تعزيز جهودها الرامية إلى توسيع نطاق تغطية الخدمات الاجتماعية الأساسية لتشمل جميع الماليين. وفي غياب سلطة الدولة في العديد من أنحاء البلد، أثني على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لتقديمها المساعدة إلى المحتاجين في بيئه صعبة للغاية. وأحدث جميع الأطراف المعنية على احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان من أجل السماح بإيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى المحتاجين، وإدانة أي عرقلة لإمكانية وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وإدانة المجممات عليها بأشد العبارات. وأحدث الشركاء الدوليين على الإسهام في خطوة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧ بالنسبة المتبقية البالغة ٥٧٪ في المائة من أجل تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً.

٨٨ - ويساورني بالغ القلق من الادعاءات العديدة والمتواصلة المتعلقة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك من جانب أطراف مالية، وأذكر بأن الحكومة تتتحمل مسؤولية فريدة عن مكافحة الإفلات من العقاب ومعالجة هذه الادعاءات وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع.

٨٩ - ولا يزال عدم مشاركة المرأة في عملية السلام شاغلاً مهماً بالنسبة لي، وأود أن أؤكد من جديد أنه ينبغي إشراك المرأة في جميع هيئات صنع القرار المتصلة بعملية السلام. وأرجب بامتثال جميع الأحزاب

السياسية للشرط المتمثل في كفالة حصة ٣٠ في المائة للنساء في الوظائف الانتخابية، فضلاً عن تمثيل الشباب في القوائم المقيدة حتى الآن للاحتجابات المحلية والإقليمية.

٩٠ - وأئني على التزام الدول الأعضاء في الجماعة الخمسية لمجموعة الساحل بالتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال إنشاء قوة مشتركة. وفي حين أن القوة لديها القدرة على المساهمة في تحصين بيئة مواطنة للبعثة، لن يكون أي نجح فعالاً في مكافحة الإرهاب سوى نجح متعدد الأبعاد يعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، بما في ذلك من خلال تحسين الحكومة وتحصين الفرص للشباب، مع إعادة المخربين منهم إلى حظيرة المجتمع. وبالتالي، لا يزالنجاح القوى المشتركة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتنفيذ الكامل للاتفاق. وأشدد أيضاً على أهمية لا تدخر جميع القوى الوطنية والدولية في مالي أي جهد لمنع الإضرار بأرواح المدنيين والامتثال لالتزامات حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي.

٩١ - ولا يزال انعدام الأمن يؤثر تأثيراً كبيراً على حرية تنقل البعثة وقدرتها على اتخاذ الإجراءات. ويُبَتَّأْنَى بفارغ الصبر النشرُ الكامل لقوة الرد السريع ويمكن أن يكون له أثر كبير على قدرة البعثة على التنقل والردع دعماً لولايتها المتمثلة في حماية المدنيين، ولا سيما في وسط مالي. وبالمثل، فإن نشر أول سرية قتالية لحماية القوافل يمثل تطوراً جديراً بالترحيب ويمكن أن يفضي إلى رفع عباء مهام الحراسة عن كاهل كتائب المشاة التابعة للبعثة. ومع ذلك، لا تزال البعثة بحاجة إلى الطائرات العمودية المتعددة الأغراض المسلحة وغير المسلحة، وقدرات إضافية مخصصة للمراقبة، وقدرات طبية إضافية. وأناشد الدول الأعضاء أن تقدم مساعدتها ودعمها، بما في ذلك الخبرات والتكنولوجيا والمعدات في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة المترجلة، وأن تكفل تدريب قواتها المنتشرة تدريباً ملائماً.

٩٢ - وأشعر بعميق الحزن إزاء الخسائر المتواصلة والكبيرة في الأرواح التي سقطت في صفوف قوات الدفاع والأمن المالية وأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. وأعرب عن تعازينا القلبية وتعاطفنا مع حكومات وشعوب البلدان المساهمة بقوات على ما تكبده من خسائر في الآونة الأخيرة. وقد وضعت على سلم أولوياتي تحسين سلامه وأمن موظفي مكتتبنا وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وبناء على ذلك، عينت فريق استعراض للنظر في جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تحدث فيها وفيات وإصابات بسبب أعمال العنف. وأهيب أيضاً بالدول الأعضاء أن تمول ميزانية البعثة تمويلاً كاملاً من أجل تعزيز الأمن على النحو المفصل في هذا التقرير.

٩٣ - وأرجُب بإقامة حوار ممنهج وبناء بين الحكومة والبعثة لأغراض الرصد المشترك للمعايير، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان. غير أنه في ظل محدودية التقدّم المحرّز خلال الأشهر الأخيرة، أقترح أن تتم في المراحل المقبلة الإفادة بالجدول الكامل وإدراجه في تقاريري على أساس نصف سنوي.

٩٤ - وسيتيح الاستعراض الاستراتيجي المُقبل للبعثة فرصة هامة لمواصلة التفكّر في التحدّيات المتعددة المُلبيّة في هذا التقرير وفي أفضل السبل للتتصدي لها. وفي هذا الصدد، بدأت البعثة وضع خطتها للتحول بهدف تيسير العملية التدريجية لإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في مالي. وفي الشهور المقبلة، ستواصل البعثة صقل خطتها الاستراتيجية استناداً إلى المسار الذي ستسلكه عملية السلام.

٩٥ - وأغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن امتناني لمثلي الخاص، محمد صالح النظيف، على جهوده الدؤوبة والترامه. فمساعيه الحميدة كانت مفيدة في استعادة بعض الزخم لعملية السلام. وأود

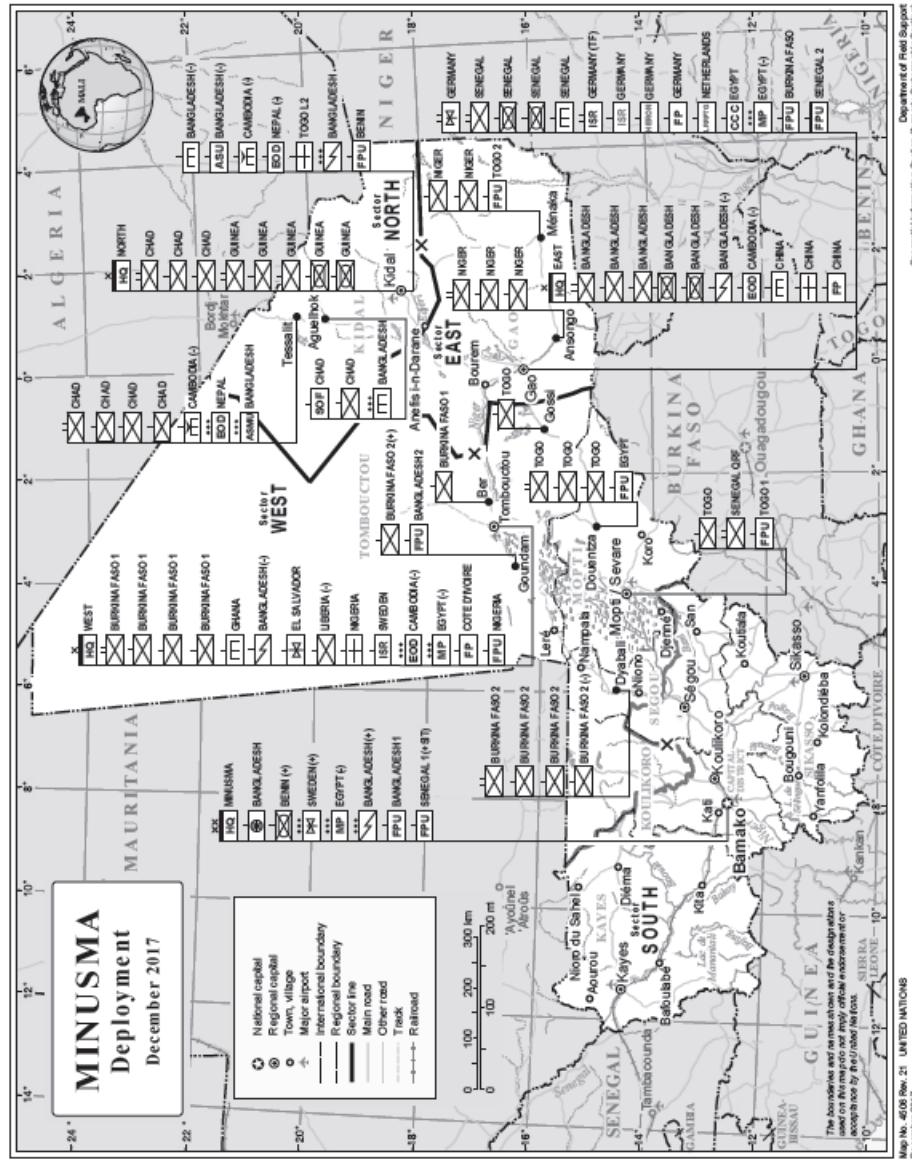
أيضاً أن أعرب عن تقديرني العميق لأفراد البعثة المدنيين والأفراد النظاميين على عملهم من أجل استعادة السلام في مالي في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وأثني على أعضاء فريق الوساطة الدولي لدعمهم المستمر للأطراف في مالي، وأشجع الجزائر، بوصفها الوسيط الرئيسي، علىمواصلة دعم الزخم المتعدد لتنفيذ الاتفاق من خلال لجنة متابعة الاتفاق. وفي الختام، أعرب عن تقديرني للشركاء المتعددي الأطراف والشركاء الثنائيين، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين، لمساهماتهم المهمة في دعم تحقيق السلام والاستقرار في مالي.

## المرفق

**قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في  
مالي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر  
٢٠١٧**

	أفراد الشرطة						الأفراد العسكريين						البلد	
	مجموع أفراد الشرطة			وحدات الشرطة المشكلة			فرادي عناصر الشرطة			ضباط الأركان والوحدات				
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع		
							١		١				أرمينيا	
							٣		٣				النمسا	
١٨١	١٨١	١٨١	١٨١	١٨١			١٣٩٥	١٣	١٣٨٢				بنغلاديش	
							٢١	٢	١٩				بلغاريا	
١٥٢	١٥٢	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٢	١٢	١٢	٢٦١	٢٦١				بنن	
							٣		٣				بوتان	
							٢		٢				البوسنة والهرسك	
١٦٢	٧	١٥٥	١٣٩	٦	١٣٣	٢٣	١	٢٢	١٧١١	٥٥	١٦٥٦		بوركينا فاسو	
	٣	٣				٣		٣	١	١			بوروندي	
								٣٠٢	٧	٢٩٥			كمبوديا	
١٨	٢	١٦				١٨	٢	١٦	٣	١	٢		الكاميرون	
١٧	٥	١٢				١٧	٥	١٢	١٣٩٤	٦	١٣٨٨		تشاد	
								٤٠٢	١٤	٣٨٨			الصين	
١٠	٢	٨				١٠	٢	٨	١٥٣	٤	١٤٩		كوت ديفوار	
								١	١				تشيكيا	
٢	٢					٢		٢	٣	١	٢		الدانمارك	
١٤٢	١٤٢	١٣٩	١٣٩	١٣٩	٣		٣	٣٢٤		٣٢٤			مصر	
								١٠٤	١١	٩٣			السلفادور	
								٩		٩			إستونيا	
								١		١			إثيوبيا	
٧	٢	٥				٧	٢	٥	٦		٦		فنلندا	
١١	١	١٠				١١	١	١٠	٢٣	١	٢٢		فرنسا	
								٤		٤			غامبيا	
١٣	٣	١٠				١٣	٣	١٠	٥٥٧	١٨	٥٣٩		ألمانيا	
								١٦٦		١٦٦			غانا	
								٢		٢			غواتيمالا	
٢٢	١١	١١				٢٢	١١	١١	٨٦٤	١٠	٨٥٤		غينيا	

البلد	الأفراد العسكريين											
	ضباط الأركان والوحدات						أفراد الشرطة					
	مجموع أفراد الشرطة			وحدات الشرطة المشكلة			أفراد عناصر الشرطة			أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
غينيا - بيساو			١			١			١			١
هنغاريا	١	١	٢			٢			٢			٢
إندونيسيا							٨		٨			٨
إيطاليا							٢		٢			٢
الأردن	٧	٧	١٤			٧			٧			٧
كينيا							٩	٣	٦			٦
لاتيفيا							٢		٢			٢
ليبيريا							٧٩	٦	٧٣			٧٣
ليتوانيا							٦		٦			٦
مدغشقر										٤	٤	٤
موريطانيا										١٥٥	٤	١٥١
نيبال											٢٨٦	٢٨٦
هولندا	٥	٥	١٠			٥			٥	٢٩٧	١١	٣٠٩
النمسا	٣٣	١٤	٤٧			٣٣	١٤	١٩	٣٣	٨٥٩	٨	٨٥٩
نيجيريا	١٤٧	١٩	١٦٦	١٤٠	١٤	١٤٠	١٢٦	١٢٦	٧	٥	٢	٨٧
النرويج										١٥	٢	١٣
البرتغال										٢		٢
رومانيا	٦	٦	١٢			٦			٦	١		٦
السنغال	٣٤٥	٢٩	٣٧٤	٣١٦	٣١٥	٣١٥	٢٩	٢٨٦	٣٠	١٠٥٨	١٤	١٠٤٤
سيراليون										٨	٢	٦
إسبانيا										١		١
سريلانكا										٧٢		٧٢
السويد	٥	٢	٧			٥			٣	٣٢٨	٢٧	٣٠١
سويسرا	٤	٤	٨			٤			٤	٥		٥
تونس	٢٩٩	٢٦	٣٢٥	٢٨٠	١٨	٢٦٢	١٩	٨	١١	٩٤٠	٣٨	٩٠٢
تركيا	٤٨	٢	٤٦			٤٨			٤	٤٦		
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية										٢		٢
الولايات المتحدة الأمريكية										٢٦	٤	٢٢
اليمن	٣	٣	٦			٣			٣	٢		٢
المجموع	١٧٤٢	١٢٥	١٦١٧	١٤٣٣	٦٧	١٣٦٦	٣٠٩	٥٨	٢٥١	١١٦٩٠	٢٧٩	١١٤١١



Operational Information Section (Bimonthly Cartographic Section)

Map No. 4008 Rev. 21 UNITED NATIONS  
December 2017